

مجلس المحافظين

GOV/2010/63

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(د) من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GOV/2010/57 وإضافتها Add.1)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية

تقرير من المدير العام

١- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام والمقدم إلى مجلس المحافظين تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في الجمهورية العربية السورية^١ (سوريا)، ويشمل التطورات التي طرأت منذ التقرير الأخير الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.^٢

ألف - موقع دير الزور

٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأن الوكالة تلقت معلومات تزعم أن منشأة في دير الزور بسوريا، دمرتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كانت مفاعلاً نووياً. وزعمت المعلومات كذلك أن المفاعل كان قيد التشييد لكن ليس قيد التشغيل وقت تدميره، وأنه بُني بمساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت عمليات إخلاء وتسوية سطحية على نطاق كبير في الموقع المذكور أزيلت أو أحجبت بقايا المبنى المدمر.^٣

١ الوثيقة INFCIRC/407.

٢ الوثيقة GOV/2010/47 (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

٣ الفقرة ٢٦ من الوثيقة GOV/OR.1206، والفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2008/60.

٣- وقد تمسكت سوريا، منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، بالقول إن المبنى المدمر كان منشأة عسكرية غير نووية وأنه لم يكن لدى سوريا أي تعاون مرتبط بالمجال النووي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.^٤ وإذ لا يمكن استبعاد أن الغرض من المبنى المدمر كان لاستخدام غير نووي، فإن سمات المبنى وإمكانية توصيل كميات وافية من مياه التبريد إليه مشابهة لما يتوفر عادة في مواقع المفاعلات.^٥ وفيما أشارت سوريا إلى أن جهودها لشراء معدات الضخ وكميات كبيرة من الغرافيت والباريت كانت ذات طابع مدني وليس نووياً، فقد قُيِّمت الوكالة أنه يمكن لهذه المفردات أن تدعم أيضاً تشييد مفاعل نووي.^٦ وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك اتساق بين إعلانات سوريا فيما يتعلق بالاستخدام النهائي للباريت الذي اشترته هيئة الطاقة الذرية السورية والمعلومات الأخرى المتوافرة لدى الوكالة. وتمسكت سوريا كذلك بالقول إن جسيمات اليورانيوم الطبيعي المنشأ التي عُثِر عليها خلال زيارة الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى موقع دير الزور هي جسيمات ناتجة عن الصواريخ التي استخدمت لتدمير المبنى.^٧

٤- وكما ذُكر في تقارير سابقة، قُدرت الوكالة أن الاحتمال ضئيل بأن تكون تلك الجسيمات ناتجة عن الصواريخ التي استخدمت لتدمير المبنى. كما قُدرت الوكالة أيضاً أن الاحتمال ضئيل بأن تكون تلك الجسيمات ناتجة عن تشتيت جوي. ووجود جسيمات اليورانيوم هذه يشير إلى إمكانية وجود أنشطة مرتبطة بالمجال النووي في الموقع وتزيد من التساؤلات حول طبيعة المبنى المدمر. وما زال يتعين على سوريا أن تقدم تفسيرات مُرضية عن مصدر تلك الجسيمات ووجودها.^٨ وفي هذا السياق، فإن من شأن المعلومات التي لم تقدمها بعدُ إسرائيل أن تساعد في توضيح هذه المسألة.^٩

٥- ولا تتوافر تفاصيل وافية في إعلانات سوريا بشأن طبيعة المبنى المدمر، وموقع دير الزور، والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية، وأنشطة الشراء المشار إليها أعلاه، والمساعدة الأجنبية المزعومة، كما أن سوريا لم تقدم أي وثائق داعمة. وما قدمته سوريا حتى الآن من معلومات ومن إمكانيات المعاينة لم يمكّن الوكالة من تأكيد ما أفادت به سوريا بشأن الطبيعة غير النووية للمبنى المدمر. ومنذ الزيارة التي قامت بها الوكالة إلى موقع دير الزور في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تقدّمت الوكالة إلى سوريا بطلبات متكررة التمسّت فيها ما يلي:

- معلومات عن موقع دير الزور، والبنية الأساسية التي شوهدت في الموقع وبشأن مساحٍ شرائية معينة أفادت سوريا بأنها تتعلق بأنشطة مدنية غير نووية؛
- ومعاينة وثائق تقنية وأية معلومات أخرى متعلقة بتشييد المبنى المدمر؛
- ومعاينة المواقع التي كان فيها و/أو يوجد فيها الآن الركام الناشئ عن المبنى المدمر، وبقايا الذخائر، وحطام المعدّات، فضلاً عن أي معدّات تم إنقاذها؛

٤ الفقرة ١ من الوثيقة GOV/2008/60، والفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2009/36.

٥ الفقرتان ١٠ و ١١ من الوثيقة GOV/2008/60.

٦ الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2009/36.

٧ الفقرة ٨ من الوثيقة GOV/2008/60.

٨ الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2010/47.

٩ الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2009/36.

• ومعابنة إضافية لموقع دير الزور ومعابنة ثلاثة مواقع أخرى يُزعم أنها مرتبطة وظيفياً بموقع دير الزور.

٦- وتمسكت سوريا بقولها إنها غير ملزمة بتوفير مزيد من المعلومات بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة،^{١٠} وذلك نظراً للطابع العسكري وغير النووي لموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة به من الناحية الوظيفية. وقد شرحت الوكالة لسوريا أن اتفاقات الضمانات الشاملة لا تضع أي حدود على ما يمكن للوكالة معابنته من معلومات أو أنشطة أو أماكن لمجرد أنها قد تكون متصلة بالمجال العسكري. وقد عرضت الوكالة مراراً وتكراراً على سوريا إرساء الطرائق اللازمة لتيسير المعابنة المنظمة للمعلومات والأماكن الحساسة، بما فيها موقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى.

٧- لم تتعاون سوريا مع الوكالة بشكل جوهري بشأن طابع موقع دير الزور منذ الزيارة التي قامت بها الوكالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومنذ أغسطس/آب ٢٠٠٩ لم تُرد على المسائل الواردة في الفقرة ٥. ومازالت الوكالة تواصل الطلب من سوريا إتاحة معابنة المعلومات والمواد والمعدات والمواقع التي أشارت إليها الوكالة سابقاً.

باء - أنشطة في أماكن أخرى في سوريا

٨- كما تمت الإفادة سابقاً، عُثر على جسيمات من اليورانيوم البشري المنشأ من نوع غير مشمول في رصيد سوريا المعلن في المفاعل النيوتروني المصغّر في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ولم تؤدّ نتائج فحص العينات التي أخذتها الوكالة إلى تأكيد صحة التفسيرات الأولية التي قدّمتها سوريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأن الجسيمات نشأت إما عن مواد مرجعية معيارية مستخدمة في التحليل بالتنشيط النيوتروني أو عن حاوية نقل مدرّعة.^{١١} وأثناء عملية التفتيش التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أوضحت سوريا أن الجسيمات البشرية المنشأ قد نتجت عن أنشطة لم يُبلّغ عنها في السابق كانت قد أجريت في المفاعل النيوتروني المصغّر فيما يتعلق بتحضير عشرات الغرامات من نترات اليورانيوم باستخدام الكعكة الصفراء المنتجة في حمص.^{١٢} وخلال عملية التحقق من الرصيد المادي في آذار/مارس ٢٠١٠، عُثر على كمية ضئيلة أخرى من نترات اليورانيوم غير المعلن عنه في المفاعل النيوتروني المصغّر. وأوضحت سوريا أن الأنشطة غير المعلن عنها قد أجريت في مكان آخر من المفاعل النيوتروني المصغّر غير ذلك الذي سبق الإعلان عنه للوكالة.^{١٣} وكما تمت الإفادة من قبل، قدّمت سوريا تقارير عن تغيير في الرصيد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن المواد المعلن عنها حديثاً المقدمة للوكالة خلال عملية التحقق من الرصيد المادي. بيد أن أوجه التباين بين إعلانات سوريا واستنتاجات الوكالة لا تزال دون حل.

١٠ الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2009/56، والفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2008/60.

١١ الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2009/75.

١٢ تم تشييد محطة تجريبية لتنقية حمض الفوسفوريك وأدخلت في الخدمة عام ١٩٩٧ في حمص بسوريا، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة. وتم أيضاً إنتاج الكعكة الصفراء كنتيجة لعملية تنقية الحمض. وخلال زيارة محطة تنقية حمض الفوسفوريك الكائنة بحمص في تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاحظ مفتشو الوكالة كميات من الكعكة الصفراء تصل إلى بضع مئات من الكيلوغرامات.

١٣ الفقرة ١٠ من الوثيقة GOV/2010/47.

٩- وخلال اجتماع عُقد في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم التوصل إلى اتفاق مع سوريا بشأن خطة عمل لتسوية أوجه التباين تلك. وتضمنت الخطة إجراءات تتصل بما يلي:

- كميات وأنواع المواد النووية المستخدمة في إعداد نيترات اليورانيوم، وأنشطة التشعيع الجارية في المفاعل النيوتروني المصغّر والعمليات المستخدمة في ذلك؛
- والوثائق التي نشرتها هيئة الطاقة الذرية السورية مشيرة إلى إجراء تجارب لتحويل اليورانيوم تختلف عن التجارب التي أعلنت سوريا أنها تمت في المفاعل النيوتروني المصغّر؛
- ومعلومات تشير إلى وجود مواد نووية خاضعة لقسم إدارة النفايات لدى هيئة الطاقة الذرية السورية ولكنها غير مدرجة في رصيد سوريا المعلن عنه من المواد النووية؛
- ومعاينة حمص من أجل تحديد حجم أنشطة معالجة اليورانيوم وحجم المواد النووية في ذلك الموقع.

١٠- وفي رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، زوّدت الوكالة سوريا بطلب مفصّل للحصول على توضيحات بشأن وجود أوجه تباين في كميات وأنواع المواد النووية المستخدمة في إعداد نيترات اليورانيوم. ورداً على ذلك، بعثت سوريا إلى الوكالة برسالتين مؤرختين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لم توضّح فيهما المسائل المحددة في رسالة الوكالة وفي خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أضفت الرسالتان على ما يبدو مزيداً من التباين فيما يتعلق بإعداد نيترات اليورانيوم وبأنشطة التشعيع اللاحقة.

١١- وفي رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدّمت الوكالة لسوريا قائمة بالأماكن الواجب معاينتها والأنشطة الواجب القيام بها خلال الزيارة إلى حمص. وردّت هيئة الطاقة الذرية السورية، في رسالتها المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قائلة إن المحطة التجريبية في حمص والأنشطة الجارية هناك لا تخضع لاتفاق الضمانات الذي أبرمته سوريا مع الوكالة وأنه يتعين مناقشة جوانب أخرى من طلب الوكالة المتعلقة بالمعاينة وتوضيح هذه الجوانب مع الوكالة قبل أن تتمكن هيئة الطاقة الذرية السورية من طلب إذن بالزيارة.

١٢- وفي رسالة إلى الوكالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حول رصيد المواد النووية الخاضعة لقسم إدارة النفايات لدى هيئة الطاقة الذرية السورية، أقرّت سوريا بوجود بعض المواد النووية التي سبق للوكالة أن حددتها وأفادت بأنها ستجعل المواد والوثائق المتصلة بها متاحة لكي تتحقق منها الوكالة في آذار/مارس-نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ذكرّت الوكالة سوريا بتقديم التقرير اللازم عن التغيير الحاصل في رصيد هذه المواد النووية وأعدت تأكيد طلبها إلى سوريا بتقديم معلومات عن المواد النووية الأخرى التي حددتها الوكالة في رسائل سابقة.^{١٤}

١٣- وفي رسالتين مؤرختين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وخلال اجتماع عُقد في فيينا بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، زوّدت الوكالة سوريا بتقييمات للمعلومات الواردة في الرسائل المستلمة من سوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وبيّنت السبب الذي يدعو إلى تقديم مزيد من التوضيحات. وخلال ذلك الاجتماع، أعادت سوريا تأكيد التزامها بتسوية المسائل المتعلقة بالمفاعل النيوتروني المصغّر ضمن نطاق اتفاق

١٤ بعثت الوكالة سابقاً رسالتين إلى سوريا مؤرختين ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، تتعلقان باحتمال وجود مواد نووية غير معلن عنها في مرافق إدارة النفايات الخاضعة لهيئة الطاقة الذرية السورية. وردّت سوريا في رسالتين مؤرختين ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٠ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٠ مؤكدة عدم وجود مثل هذه المواد وبأن قائمة رصيدها المعلن كاملة.

الضمانات، وبالرد على أسئلة الوكالة المتعلقة بأوجه التباين، وبإجراء مناقشات مع الوكالة بشأن طلباتها السابقة بزيارة المحطة التجريبية في حمص. وأعدت الوكالة التأكيد على أهمية أن يكون لدى سوريا رد فعل سريع وإيجابي على هذه المسائل.

جيم - موجز

١٤- لم تتعاون سوريا مع الوكالة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بخصوص المسائل العالقة المرتبطة بموقع دير الزور والأماكن الثلاثة الأخرى التي يُزعم أنها متصلة وظيفياً بالموقع المذكور. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة من إحراز تقدّم في اتجاه حسم القضايا العالقة المتصلة بتلك المواقع.

١٥- ويؤدي مرور الوقت إلى تفاقم التدهور في جودة بعض المعلومات المتعلقة بموقع دير الزور أو إلى فقدانها كلياً. لذا، فمن الجوهري أن تتعاون سوريا بشكل فعال، ومن دون مزيد من التأخير، مع الوكالة بشأن هذه القضايا العالقة المرتبطة بتنفيذ الضمانات.

١٦- وفيما يتعلق بالمفاعل النيوتروني المصغّر لا تتيح الردود التي قدّمتها سوريا حتى الآن، بمقتضى خطة العمل المتفق عليها، تسوية أوجه التباين التي حددتها الوكالة. ولا يمكن التوصل إلى استنتاجات بشأن مصدر جسيمات اليورانيوم التي عثر عليها في المفاعل النيوتروني المصغّر إلا حينما تقوم سوريا بتوفير توضيحات بشأن أوجه التباين العالقة.

١٧- ويحث المدير العام سوريا على أن تدخل حيزَ النفاذ بروتوكولاً إضافياً لاتفاق الضمانات الخاص بها، ممّا سيزيد من تيسير عمل الوكالة الرامي إلى التحقق من صحة إعلانات سوريا واكتمالها.

١٨- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.